الفصل التاسع
عمليات المصرف على الاعتمادات المستندية

أولاً- مفهوم وتعريف الاعتماد المستندي:

إذا كانت عملية التبادل التجاري الداخلية تتم بسهولة وبساطة إذ يعرف طرفا التبادل (البائع والمشتري) كل منهما الأخر، وتتم عملية التبادل بتسليم البضائع واستلام ثمنها بشكل مباشر أو بإحدى وسائل السداد المعروفة، فإن الأمر مختلف في التبادل على الصعيد الخارجي، ويكون أحد أطراف العملية التجارية في بلد آخر ولا يعرف أحدهما الآخر، ويصبح العمل أكثر صعوبة بسبب عدم توفر عنصر الثقة والأمان لدى كل منهم، في هذه الحالة فالمستورد يخشى من تخلف المصدر عن الوفاء بالتزامه، والمصدر يخشى من عدم قيام المستورد بتأدية القيمة المتفق عليها في الوقت المحدد لذلك كان لا بد من البحث عن وسيلة لإزالة عدم الثقة عن طرفي العملية التجارية، ومن ثم تشجيع التبادل التجاري وإيجاد الثقة لدى كل من المستورد والمصدر ومن هنا جاءت فكرة الاعتماد المستندي.

لهذا تدخّلت المصارف التجارية التي هي طرف في العملية كوسيط لتذليل العقبات التي تعترض تأدية المدفوعات الخارجية، ومن ثم لتشجيع وتطوير التجارة الخارجية عن طريق فتح الاعتمادات المستندية، وتقوم فكرة الاعتماد المستندي على أن يحل المصرف محل المستورد لسداد قيمة البضاعة لدى تقديم المصدر وثائق معينة متفق عليها والتأكد من مطابقتها للاتفاق الموقع بين المستورد والمصدر أو قبول سحوبات على المستورد ولصالح المصدر.

وهناك كثير من التعريفات للاعتماد المستندي إلا أن جميعها تدور حول فكرة واحدة ونعرض فيما يلي بعضاً منها:

Scanned by CamScanner

الاعتماد المستندي: "هو الذي يفتحه مصرف ما إلى أحد عملائه لاستيراد بضاعة معينة من بلد معين مقابل ارتهانه لهذه البضاعة"[١].

وتم تعريفه بأن: "الاعتماد المستندي هو وثيقة يصدرها مصرف محلي يتعهد فيها بدفع مبلغ من المال أو قبول أوامر دفع عند توفر شروط يتفق عليها عند فتح الاعتماد"[٢].

في تعريف آخر للاعتماد المستندي هو: "تعهد كتابي صادر عن مصرف بناء على طلب مستورد لصالح المصدر يتعهد فيه المصرف بدفع أوقبول كمبيالات مسحوبة بمستندات مستوفية للشروط الواردة بالاعتماد"[٣].

مما تتقدم يمكن تعريف الاعتماد المستندي بأنه تعهد كتابي يقدمه مصرف المستورد بناءً على طلب المستورد لصالح المصدر يتعهد فيه بتسديد أو قبول كمبيالات بمبالغ معينة بعد تقديم مستندات مستوفية لشروط فتح الاعتمادات، ومن التعريف السابق نجد أن:

أ -الاعتماد المستندي: تعهد بتأدية مبلغ أو قبول سندات لضمان حصول المصدر على قيمة بضاعته من المصرف بغض النظر عن شخصية المستورد والمصرف هو من يتعهد بالدفع.

ب - تسديد الثمن مشروط بتقديم مستندات صحيحة ومطابقة لشروط الاتفاق بين المستورد والمصدر، أي إن المستورد يضمن حقه في البضاعة وأن الثمن لن يدفع إلا بعد التأكد من شحن البضاعة موافقة للشروط المتفق عليها لأن الاعتماد المستندي يتم فتحه بناءً على طلب المستورد، ووفقاً للشروط المتفق عليها بين المصدر والمستورد.

---

١ - رزق الله انطاكي: الحسابات والاعتمادات المصرفية، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٦ ص٣٦٧.

٢ - عبد الله محمد الفيصل: المحاسبة المالية في البنوك التجارية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية ٢٠٠٢، ص٢٠٨.

٣ - أحمد نور، أحمد بسيوني شحادة، محاسبة المنشآت المالية، ٢٠٠٠، ص٣٨٤.

Scanned by CamScanner

ثانياً- أطراف الاعتماد المستندي:

لكل اعتماد مستندي سواء أكان اعتماد استيراد أم اعتماد تصدير، العناصر الآتية:

أ - **المستورد:** وهو الطرف الأول في الاعتماد وبناءً على طلبه يفتح الاعتماد ويتم فتحه لقاء تعهده بتسديد مبلغ الاعتماد مع العمولة والمصاريف إلى المصرف وكل ما يترتب على ذلك.

ب -**المصدر:** وهو المستفيد من فتح الاعتماد ويقع على عاتقه تقديم المستندات المحددة في الاعتماد مستوفية الشروط المتفق عليها مع المستورد حتى يتم تحرير الاعتماد لصالحه أو قبول الكمبيالات المسحوبة على المصرف أو على المستورد وهو الطرف الثاني في العملية.

ج - **مصرف المستورد:** ويحل محل المستورد في استلام الوثائق ودفع القيمة أو قبول السحوبات بعد التأكد من مطابقة المستندات المقدمة لشروط العقد المذكورة في رسالة الاعتماد. كما يقوم باستلام المراسلات وإشعار العميل بها وإرسال طلبات العميل إلى المستفيد ويجب أن يكون المصرف على إطلاع على كل ما يجري بين العميل والمستفيد من اتفاقات أو تعديلات على الاعتماد.

د - **مصرف المصدر:** ويتدخل المصرف المصدر كوسيط في العملية ويختلف دوره وفقاً لطبيعة الاعتماد فيما إذا كان معززاً أو لا فقد يقتصر دوره على استلام المراسلات وتسليمها أو قد يتدخل كطرف أساسي في حال كون الاعتماد معززاً، إذ يضيف تعهده بالوفاء إلى جانب تعهد مصرف المستورد، وذلك لقاء حصوله على عمولات محدودة.

وعليه تقوم الاعتمادات المستندية على أن يتعهد المصرف فاتح الاعتماد بتسديد قيمة مستندات محددة في الاعتماد محررة لأمره، أو بقبول أوامر دفع بعد أن تكون هذه المستندات متطابقة ومستوفية لشروط الاعتماد وتكون البضاعة مرهونة للبنك مادامت المستندات بحوزته، ويقوم المصرف بنقل ملكية البضاعة إلى المستورد

Scanned by CamScanner

بتظهير المستندات لصالحه بعد قيام هذا الأخير بتسديد قيمة الاعتماد مع العمولة والفوائد وذلك تبعاً لشروط الاعتماد المتعارف عليها.

وبهذا يكون المصرف قد ضمن للمصدر حقه في الحصول على قيمة البضاعة من جهة وضمن للمستورد حيازته للبضاعة من جهة أخرى المصرف لن يسدد القيمة إلا بعد تأكده من أن البضاعة قد شحنت لصالحه مطابقة للشروط المتفق عليها.

ثالثاً- أنواع الاعتمادات المستندية:

يوجد أنواع متعددة من الاعتمادات المستندية أهمها[1]:

١ -الاعتماد القابل للإلغاء.

٢ -اعتماد غير قابل للإلغاء.

٣ -اعتماد مستندي معزز غير قابل للإلغاء.

٤ -اعتماد مستندي قابل للتحويل.

٥ -اعتماد مستندي قابل للتجزئة.

٦ -اعتماد متعدد الأطراف.

٧ - اعتمادات مدفوعة مقدمة:

وسنوضح **فيما يلي بشكل موجز ماهية كل من الاعتمادات المذكورة أعلاه:**

١ - **اعتماد مستندي قابل للإلغاء:** وهذا النوع من الاعتمادات غير نهائي يمكن لفاتحة الرجوع عنه وإلغاؤه في أي وقت قبل شحن البضاعة، وهو غير شائع الاستعمال، لما ينطوي عليه من أخطار بالنسبة للمستفيد.

٢ - **اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء:** وهو اعتماد نهائي لا يمكن الرجوع عنه أو تعديله بعد تبليغ نصه إلى المستفيد إلا بموافقته وهذا النوع من الاعتماد هو الأكثر شيوعاً وانتشاراً في معظم دول العالم ويتعهد فيه المصرف بتسديد قيمة

---

١ - خيرت ضيف، محاسبة المنشآت المالية، بيروت، ١٩٩٩، ص١٢٨.

Scanned by CamScanner

المستندات متى كانت مطابقة لشروط الاعتماد دون رجوع أو عودة إلى طالب فتح الاعتماد.

٣ - **اعتماد مستندي معزز غير قابل للإلغاء:** يعد هذا النوع من الاعتمادات من أقوى أنواع الاعتمادات المستندية على الإطلاق ويدخل فيه تعهد مصرف المصدر إلى جانب تعهد مصرف المستورد ويقوم مصرف المصدر بسداد قيمة المستندات فور تقديمها له والتأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد دون العودة إلى مصرف المستورد، في هذا النوع من الاعتمادات يكون هناك تعهدان بالوفاء تعهد مصرف المستورد معززاً بتعهد مصرف المصدر.

٤ - **اعتماد** مستندي **قابل للتحويل:** وهو الاعتماد الذي يمكن للمستفيد التنازل عنه لشخص آخر.

٥ - **اعتماد** مستندي **قابل للتجزئة:** وهذا الاعتماد يسمح للمستفيد بتجزئة مبلغ الاعتماد إلى أكثر من دفعة كما هو الحال عندما يتم الشحن على عدة دفعات.

٦ - **اعتماد متعدد الأطراف:** وتستخدم هذه الاعتمادات عندما تكون الصفقة ثلاثية الأطراف حيث يفتح اعتماد بضمانة اعتماد آخر وفي هذه الحالة يجب أن يكون الاعتماد الأصلي غير قابل للإلغاء.

٧ - **اعتمادات مدفوعة مقدمة:** إذ تسمح هذه الاعتمادات للمستفيد بسحب مبالغ محددة مسبقاً قبل تنفيذ تعهده كما هو الحال عند استيراد الآلات التي يتطلب تصميمها وتصنيفها مبالغ كبيرة ووقتاً طويلاً وتستوجب الحصول على أموال قبل توريدها.

ومما تقدم نلاحظ أنه مهما اختلفت أنواع الاعتماد المفتوح فإنه ينشأ عنه علاقات متعددة. وهذه العلاقات تتمثل في:

١ - **العلاقة بين المستورد والمصدر:** تخضع هذه العلاقة لشروط العقد أو الاتفاق الموقع بين الطرفين والذي يحدد شروط الاعتماد المطلوب فتحه ونوعه ومبلغه ومواصفات البضائع المطلوب توريدها... الخ. والإخلال بأي شرط من شروط

Scanned by CamScanner

الاتفاق التي يفتح الاعتماد على أساسها يؤدي إلى سقوط الاعتماد ومن ثم حق المصدر بالمطالبة بالدفع.

٢ -**العلاقة بين المستورد ومصرفه:** تقوم هذه العلاقة على التزام المستورد (طالب فتح الاعتماد) برد جميع المبالغ التي يدفعها عنه المصرف مع العمولات والفوائد من حسابه الجاري إلى المصرف مقابل التزام المصرف بالتعليمات الواردة في طلب فتح الاعتماد وشروطه والتأكد من سلامة المستندات ومطابقاتها لرسالة الاعتماد.

٣ - **العلاقة بين المصرف فاتح الاعتماد والمستفيد:** تقوم على أنه يحق للمستفيد الحصول على قيمة المستندات أو مطالبة المصرف بقبول كمبيالات مسحوبة عليه متى كانت المستندات سليمة ومستوفية لشروط فتح الاعتماد ولا يحق للمصرف التوقف عن الدفع لأي سبب كان عدا المتعلق بالإخلال بشروط الاعتماد.

٤ - **العلاقة بين مصرف المستورد ومصرف المصدر:** تنحصر العلاقة بين المصرفين في تبادل المراسلات، يقوم مصرف المصدر باستلام المستندات وتسليمها إلى مصرف المستورد بعد مراجعتها بدقة ومطالبة المصرف فاتح الاعتماد بالوفاء أو بقبول الكمبيالات المسحوبة عليه وقد يقوم المصرف المرسل بتسديد الثمن في حال كون الاعتماد معززاً ومطالبة المصرف فاتح الاعتماد بعمولته والمصاريف الأخرى.

وبشكل عام تخضع الاعتمادات في كل ما لم يرد ذكره في الاتفاق الموقع بين الطرفين للقواعد والأعراف الدولية المرعية بشأنها والمحددة بموجب اتفاقيات معقودة في غرف التجارة الدولية برقم / ٢٩٠/ لعام ١٩٧٤ إلا ما ينص صراحة على مخالفته، وهناك نشرات دورية صادرة عن غرفة التجارة الدولية وغرفة التجارة المحلية لكل دولة لتنظيم موضوع الاعتمادات المستندية.

رابعاً – الدورة المستندية لفتح الاعتماد المستندي:

استناداً إلى الاتفاق بين المستورد والمصدر والذي يبين عادة النقاط الآتية:

Scanned by CamScanner

١ - نوع البضاعة المتعاقد عليها ومواصفاتها –كمياتها - قيمتها.

٢ - موعد الشحن ومدة التوريد المتوقعة.

٣ - نوع الاعتماد المطلوب تقديمه لتسديد القيمة والجهات التي يجب أن تصادق عليها.

٤ - الوثائق المطلوب تقديمها لتسديد القيمة والجهات التي يجب أن تصادق عليها.

٥ - طريقة التوريد التي حسبت الأسعار على أساسها (فوب - سيف...الخ).

٦ - طريقة تصفية الاعتماد فقد يكون ١٠٠٪ لدى تقديم وثائق الشحن أو ٩٠٪ لدى تقديم مستندات الشحن أو ١٠٪ بعد استلام البضاعة أو بقبول السحوبات...الخ.

٧ - كما يحدد أحياناً نسبة التأمين النهائية التي يلتزم المصدر بتقديمها لضمان حسن تنفيذ العقد كما هو الحال في العقود الموقعة مع الجهات العامة وغيرها من الشروط التي قد تستوجبها طبيعة العقد والمواد المتعاقد عليها.

على ضوء الاتفاق الموضح أعلاه يتقدم المستورد بطلب فتح اعتماد مستندي وفقاً للنموذج المعد من قبل المصرف الذي يحدد فيه مسؤوليته والتزاماته تجاه العميل ويجب أن تتم دراسة الطلب بدقة تامة لأن أي خطأ قد يسبب العديد من المشكلات.

بعد ذلك يقوم موظف الاعتمادات بدراسة الطلب والتأكد من أن البيانات الواردة فيه موافقة للقوانين وأنها لا تتعارض مع اللوائح وتعليمات مراقبة النقد المركزية، ويطلب من العميل ملء استمارة تحويل عملة أجنبية حسب نوع الاعتماد، ثم يقوم قسم الاعتمادات المستندية بمطابقة التوقيعات ومطابقة الشروط الواردة في طلب فتح الاعتماد مع ما هو وارد في الفاتورة أو العقد وأن قيمة الاعتماد لا تتجاوز المبلغ الوارد في إجازة الاستيراد ومطابقة إجازة الاستيراد مع ما هو وارد في طلب فتح الاعتماد، بعد ذلك يعطى الطلب رقماً يميزه من غيره، ويخصص له ملف يحمل رقم الاعتماد واسم العميل ومبلغ الاعتماد ثم يرسل الطلب مع مرفقاته إلى قسم الحسابات الجارية ليتم حجز الغطاء النقدي الذي يكون ١٠٠٪ أو أقل حسب الأنظمة المعمول بها في المصرف، وتحديد العمولة والمصروفات الأخرى التي يجب حسمها من الحساب الجاري للعميل.

Scanned by CamScanner

خامساً- وثائق الاعتماد المستندي وتصفيته:

تضم مجموعة وثائق الاعتماد المستندي كما هو وارد في لائحة الأصول والأعراف الموحدة في الاعتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية رقم / ٢٩٠/ لعام ١٩٧٤ ما يأتي:

١ - بوليصة الشحن والتاريخ المبين عليها تاريخ تسليم البضاعة إلى الشركة الناقلة وتحديد هذا التاريخ له أهمية في حال الشحن "فوب فعلي" أساسه يتم حساب مدة التنفيذ وغرامات التأخير، كما تبين بوليصة الشحن وزن البضاعة المشحونة ونوعها وطريقة تغليفها وأبعادها والجهة المشحونة لها وكافة المواصفات المتعلقة بالبضاعة كما تبين هذه الوثيقة فيما إذا تم دفع أجور الشحن أم تدفع لاحقاً...الخ.

٢ - وثيقة التأمين ويذكر في بوليصة التأمين مبلغ التأمين والمبلغ المؤمن عليه ونوع التأمين وموضوع البضاعة المؤمن عليها وشروط التأمين ويجب أن تتطابق شروط الاعتماد مع ما هو وارد في بوليصة الشحن.

٣ - فواتير البضاعة يوضح فيها المبلغ (قيمة البضاعة المشحونة) ونوع البضاعة وكميتها ومواصفاتها وفي كل الأحوال يجب ألا تتجاوز قيمة الفاتورة قيمة الاعتماد وأن تكون المعلومات الواردة فيها مطابقة لما هو مذكور في كتاب الاعتماد والوثائق الأخرى.

٤ - وثائق أخرى ونذكر أهمها:

- قائمة اللف والحزم وتبين البضاعة المغلفة وطريقة تغليفها ومواصفاتها.
- قائمة الحساب المرفقة بالفاتورة والتي تبين بشكل تفصيلي أسعار المواد المشحونة ومواصفاتها.
- شهادة المنشأ: تبين منشأ البضاعة المشحونة ومنشأ المواد الأولية الداخلة في تركيبها.
- شهادة صحية تثبت سلامة البضاعة المشحونة من الإشعاعات النووية والآفات الأخرى.

Scanned by CamScanner

- شهادة تحليل مخبري بالنسبة للمعادن والمواد ذات المركبات الكيميائية صادرة عن مخبر محايد.

تلك كانت أهم الوثائق التي تطلب عادة في الاعتمادات المستندية لتسديد القيمة بعد أن تتم مطابقتها والتأكد من استيفائها للشروط الواردة في كتاب الاعتماد، وعادة يشترط تصديقها من غرفة التجارة والصناعة في بلد المصدر ومن سفارة بلد المستورد في بلد المستفيد ويتم تسديد قيمة المستندات عادة في أحد المواعيد الآتية:

١ - تاريخ استلام المصرف طلب فتح الاعتماد.

٢ - تاريخ إعلام المستفيد بفتح الاعتماد.

٣ - لدى قبول السند المسحوب على المستورد من قبل المستفيد.

٤ - تاريخ وفاء هذا السند بصورة فعلية.

وعند تسديد قيمة المستندات يقوم المصرف باسترداد ما دفعه من قيمة الاعتماد مع الفوائد والعمولة والمصاريف الأخرى حسمها من الحساب الجاري للعميل ومن ثم إغلاق قيوده المالية والنظامية.

الأخطار التي يتعرض لها المصرف من الاعتمادات المستندية:

أن أهم الأخطار التي يمكن أن يتعرض المصرف من جراء فتح الاعتمادات المستندية هي:

١ -صحة المستندات: فقد تتعرض المستندات للتزوير أو عدم الفهم واللبس والغموض، ولما كانت وسيلة إثبات حيازة البضاعة فإن عدم صحتها قد يؤدي إلى إحداث إرباكات تسبب خسائر كبيرة وضياع أموال المصرف إذا كان المسؤول عن ذلك، أو المستورد لذلك لا بد من تحري الدقة التامة عند دراسة وتداول مستندات الاعتماد.

٢ -البضائع موضوع الاعتماد: فقد تكون البضائع المشحونة فعلاً مختلفة وغير مطابقة لما هو وارد في مستندات الشحن مما قد يسبب خسائر مادية للمستورد ولا يمكن تأجيل الدفع حتى يتم استلام البضاعة وفحصها بشكل عملي والتأكد من مطابقتها للمواصفات العقدية والأخطار المذكورة تسبب خسائر

Scanned by CamScanner

للمستورد والمصرف ولكن مسؤولية المصرف تنحصر في الأخطاء الناتجة عن الإهمال أو التقصير وعدم التأكد من مطابقة المستندات لشروط الاعتماد.

سادساً- الاعتمادات المستندية للاستيراد:

وبعد حصول المستورد المحلي على إجازة الاستيراد من وزارة الاقتصاد التي تسمح له باستيراد البضاعة المطلوب فتح الاعتماد المستندي لها.

بالإضافة إلى ذلك يترتب على المصرف التجاري الحصول على موافقة الإدارة العامة للمصرف التجاري بفتح الاعتماد المستندي.

الدورة المحاسبية لاعتمادات الاستيراد:

يمر كل اعتماد مستندي للاستيراد بثلاث مراحل محاسبية، ولكل مرحلة قيودها المحاسبية الخاصة بها، وهذه القيود يمكن أن تأخذ الأوضاع الآتية:

١ -إذا كانت تعكس علاقة المصرف التجاري المحلي مع المراسل الأجنبي (مصرف المصدر) فإنها تسجل فقط بالعملة الأجنبية المفتوح بها الاعتماد.

٢ -إذا كانت هذه القيود تعكس علاقة المصرف التجاري المحلي مع المستورد المحلي فإنها تسجل بالعملة المحلية والأجنبية حسب نوع الاعتماد وأنظمة القطع الخاضع لها. والمراحل التي يمر بها الاعتماد وهي:

١ - مرحلة فتح الاعتماد المستندي.

٢ - مرحلة وصول وثائق الشحن.

٣ - مرحلة تصفية الاعتماد المستندي.

أ -قيود مرحلة فتح الاعتماد المستندي:

١ -عند قبول المصرف بفتح الاعتماد لصالح أحد المستوردين المحليين، يسجل المصرف ذلك بالقيد الآتي ومن خلال هذا القيد يثبت تعهده باستلام وثائق الشحن من المراسل الخارجي.

١٠٠٠٠ من حـ/ اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

١٠٠٠٠ إلى حـ/ مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد/دولار/

قيد نظامي يثبت فتح الاعتماد المستندي، وتعهده باستلام وثائق الشحن من المراسل.

Scanned by CamScanner

٢ - يقوم المصرف بحجز مؤونات عن الاعتمادات المستندية المفتوحة وهي عبارة عن نسبة مئوية من قيمة الاعتماد كما تم ذكره سابقاً، وتحدد نسبة هذه المؤونات والعمولات ونفقات فتح الاعتماد من قبل الجهة صاحبة الحق بالمنح في المصرف وحسب الأنظمة والتعليمات النافذة، وهذه المؤونات يتم حجزها بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية وذلك حسب نوع الاعتماد والاتفاق الحاصل بين المستورد المحلي والمصدر الأجنبي.

أ - إذا تم حجز المؤونة بالعملة المحلية ومقدارها ٦٠٪ مثلاً من قيمة الاعتماد فيكون قيد المؤونة على الشكل الآتي:

٤٢٠٠٠٠ من حـ/ النقدية أو من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (للمستورد)

٤٢٠٠٠٠ إلى حـ/ مؤونة اعتمادات مستندية للاستيراد

إثبات حجز المؤونة نقداً أو حسماً من الحسابات الجارية على أساس سعر صرف ٧٠ ل.س لكل دولار.

ب -إذا تم حجز المؤونة بالعملة الأجنبية ومقدارها ٦٠٪ من قيمة الاعتماد، ففي هذه الحالة تعتبر العملية بمثابة بيع قطع أجنبي للمستورد المحلي ولصالح المراسل الأجنبي (مصرف المصدر). وهذا الحجز يأخذ الخطوات الآتية:

١ -عند قيام المصرف ببيع القطع الأجنبي للمستورد المحلي ولصالح المصدر الأجنبي يسجل ذلك في القيد المحاسبي الآتي:

٤٢٠٠٠٠ من حـ/ النقدية أو من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

٤٢٠٠٠٠ إلى حـ/ القيمة المقابلة للقطع الأجنبي

إثبات قبض للقيمة المقابلة نقداً أو حسماً من الحسابات الجارية على أساس ٧٠ ل.س لكل دولار.

٢ - يقوم المصرف بعد ذلك بتخفيض رصيد المصرف من القطع بمقدار المبيع لصالح المؤونات وذلك على الشكل الآتي وبالعملة الأجنبية:

٦٠٠٠ من حـ/ القطع الأجنبي/ دولار/

٦٠٠٠ إلى حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء اعتمادات مستندية / دولار/

إثبات تخفيض قيمة القطع المسجل لصالح المراسل الخارجي

Scanned by CamScanner

٣ -يقوم المصرف بعد ذلك بتسجيل قيمة المؤونات لحساب المراسل الأجنبي لديه وبالعملة الأجنبية وذلك في القيد المحاسبي الآتي:

٦٠٠٠ من حـ/ المراسلين في الخارج/ تأمينات اعتمادات/ دولار/

٦٠٠٠ إلى حـ/ المراسلين في الخارج/ ح. ح / دولار/

إثبات قيمة المؤونات لحساب المراسلين في الخارج

٤ -يقوم المصرف باستيفاء عمولته عن فتح الاعتماد بالإضافة إلى كافة النفقات التي أنفقت في سبيل فتح الاعتماد بالعملة المحلية وذلك في القيد المحاسبي الآتي:

٦٠٠٠ من حـ/ النقدية أو من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

٦٠٠٠ إلى حـ/ عمولة اعتمادات مستندية

إثبات قبض العمولة نقداً أو حسماً من الحسابات الجارية الدائنة للمستورد

ب -قيود مرحلة وصول وثائق الشحن من المراسل الخارجي:

١ -عند استلام المصرف لهذه الوثائق يقوم بتسجيلها في قيد نظامي يثبت من خلاله تعهده ببيع القطع الأجنبي للمستورد المحلي ولصالح المصدر الأجنبي وبالقيد الآتي:

١٠٠٠٠ من حـ/ وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

١٠٠٠٠ إلى حـ/ مقابل وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

قيد نظامي يثبت استلام المصرف للوثائق المذكورة من المراسل الخارجي

٢ -يقوم المصرف بإلغاء القيد النظامي الأول الخاص بفتح الاعتماد المستندي في القيد الآتي:

١٠٠٠٠ من حـ/ مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

١٠٠٠٠ إلى حـ/ اعتمادات مستندية للاستيراد / دولار/

إلغاء القيد النظامي الخاص بفتح الاعتماد المستندي للاستيراد

Scanned by CamScanner

٣ -يقوم المصرف بعد استلام وثائق الشحن من قبل المصرف المحلي بتسجيلها في دفتر خاص وحسب نوع العملة الأجنبية الواردة بها، ولكن المستورد لا يقوم بسحب وثائقه فور وصولها بل تبقى مدة في المصرف لإجراء مطابقات بين الوثائق الواردة وشروط الاعتماد، ويقوم المصرف بإثبات قيمة هذه الوثائق في حساب مؤقت للمراسلين في الخارج وبالعملة الأجنبية وفي القيد المحاسبي الآتي:

أ -إذا كانت المؤونة محجوزة سابقاً، بالعملة المحلية، فإن هذه الوثائق تسجل بالعملة الأجنبية وفي القيد الآتي:

١٠٠٠٠ من حـ/ مدينين لقاء تسليم وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/دولار/

١٠٠٠٠ إلى حـ/ المراسلين في الخارج/ ح.ح/دولار/

تسجيل قيمة الوثائق الواردة لحساب المراسلين في الخارج

ب - إذا كانت المؤونة محجوزة سابقاً بالعملة الأجنبية فالوثائق الواردة تسجل بالعملة الأجنبية وفي القيد المحاسبي الآتي:

١٠٠٠٠ من حـ/ مدينين لقاء تسليم وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

إلى مذكورين

٦٠٠٠ حـ/ مراسلين في الخارج/ تأمينات اعتمادات / دولار/

٤٠٠٠ حـ/ مراسلين في الخارج/ ح.ح/ دولار.

إثبات قيمة الوثائق الواردة لحساب المراسلين في الخارج

ج -قيود مرحلة تصفية الاعتماد المستدي:

عند وصول وثائق الشحن وتسجيلها في دفاترها الخاصة بها يقوم المصرف بإعلام المستورد المحلي بوصول وثائقه العائدة للاعتماد المفتوح من قبله ويطلب المصرف منه سحب وثائقه مقابل سداد قيمتها، وهنا يجب التمييز في سداد القيمة حسب نوع المؤونة المحجوزة سابقاً ومقدارها وذلك على النحو الآتي:

Scanned by CamScanner

١ -إذا كانت المؤونة محجوزة سابقاً بالعملة المحلية يكون قيد سداد القيمة على الشكل الآتي:

أ -يقوم المصرف ببيع القطع الأجنبي بمقدار قيمة الوثائق ويتم ذلك بالقيد المحاسبي الآتي:

من مذكورين

٢٨٠٠٠٠ حـ/ النقدية

٤٢٠٠٠٠ حـ/ مؤونة اعتمادات مستندية للاستيراد

٧٠٠٠٠٠ إلى حـ/ القيمة المقابلة للقطع الأجنبي

إثبات قبض المصرف للقيمة المقابلة نقداً على أساس سعر صرف ٧٠ ل.س للدولار (١٠٠٠٠ دولار × ٧٠ ل.س).

ب - بعد ذلك يقوم المصرف بتخفيض رصيد القطع لديه بمقدار المبيع إلى المستورد المحلي ويسجل المصرف ذلك بالعملة الأجنبية في القيد الآتي:

١٠٠٠٠ من حـ/ القطع الأجنبي/ دولار/

١٠٠٠٠ إلى حـ/ مدينين لقاء تسليم وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

إثبات تخفيض رصيد المصرف من القطع بمقدار المبيع للمستورد المحلي

ج - يقوم المصرف بإلغاء القيد النظامي الخاص باستلام وثائق الشحن لأن الوثائق خرجت من حيازة المصرف إلى المستوردين عند قيامهم بدفع قيمتها وهذا الإلغاء يكون في القيد المحاسبي الآتي:

١٠٠٠٠ من حـ/ مقابل وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/دولار/

١٠٠٠٠ إلى حـ/ وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/دولار/

إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الوثائق من المراسل الخارجي

---

٢ -إذا كانت المؤونة محجوزة سابقاً بالعملة الأجنبية فتكون قيود سداد تصفية الاعتماد على الشكل الآتي:

Scanned by CamScanner

أ -يقوم المصرف ببيع المستورد المحلي القطع الأجنبي بمقدار الرصيد المتبقي من قيمة الاعتماد وبالعملة المحلية وذلك في القيد المحاسبي الآتي:

٢٨٠٠٠٠ من حـ/ النقدية

٢٨٠٠٠٠ إلى حـ/ القيمة المقابلة للقطع الأجنبي

إثبات قبض المصرف للقيمة المقابلة نقداً على أساس سعر صرف ٧٠ ل.س (٤٠٠٠ دولار × ٧٠ ل.س).

ب -يقوم المصرف بتخفيض رصيده من القطع الأجنبي بمقدار المبيع وبالعملة الأجنبية وإلغاء حساب المدينين وذلك في القيد المحاسبي الآتي:

من مذكورين

٦٠٠٠ حـ/ تأمينات اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

٤٠٠٠ حـ/ القطع الأجنبي/ دولار/

١٠٠٠٠ إلى حـ/مدينين لقاء تسليم وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/دولار/

إثبات تخفيض رصيد المصرف من القطع الأجنبي بمقدار المبيع

ج -ثم يقوم المصرف بإلغاء القيد النظامي الخاص باستلام وثائق الشحن على الشكل الآتي:

١٠٠٠٠ من حـ/ مقابل وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

١٠٠٠٠ إلى حـ/ وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام وثائق الشحن

أما عمولة المراسل الخارجي حسب هذه الحالة فتسجل قيودها على الشكل الآتي:

أ - يقوم المصرف ببيع القطع الأجنبي للمستورد المحلي ولصالح المراسل الخارجي وبقيمة العمولة المستحقة للمراسل وذلك على الشكل الآتي:

٣٥٠٠٠ حـ/ النقدية

٣٥٠٠٠ إلى حـ/ القيمة المقابلة للقطع الأجنبي

إثبات قبض القيمة المقابلة للقطع على أساس ٧٠ ل.س للدولار ٥٠٠ دولار× ٧٠ ل.س.

Scanned by CamScanner

ب -تسجل قيمة العمولة لحساب المراسل الخارجي بالعملة الأجنبية في القيد المحاسبي الآتي:

٥٠٠ من حـ/ القطع الأجنبي/ دولار/

٥٠٠ إلى حـ/ المراسلين في الخارج/ ح.ح/ دولار/

إثبات تسجيل قيمة العمولة لحساب المراسل الخارجي

سابعاً – الاعتمادات المستندية للتصدير:

بعد أن يتم الاتفاق بين المصدر السوري والمستورد الأجنبي على تصدير سلعة معينة يسمح بتصديرها حسب القوانين والأنظمة النافذة بهذا الخصوص في سوريا يقوم المصدر المحلي بإرسال فاتورة مبدئية إلى المستورد الأجنبي مع الاحتفاظ بعدة صور عنها لأغراض تسهيل إجراءات التصدير.

الدورة المستندية لاعتمادات التصدير:

١ -يتقدم المصدر السوري بطلب إلى مصرفه التجاري المعتمد طالباً منه الترخيص له بالتصدير مرفقاً بهذا الطلب الفاتورة المبدئية للبضاعة المراد تصديرها والمستندات الأخرى التي تؤيد عملية التصدير، ويطلب المصدر أيضاً من مصرفه السوري القيام بدور المراسل الخارجي الذي سيتم فتح الاعتماد المستندي لصالحه وبمعرفة المستورد الأجنبي.

٢ -يقوم المستورد الأجنبي بفتح اعتماد استيراد لدى المصرف الذي يتعامل له المشار إليه بالفاتورة المبدئية المرسلة إليه من المصدر المحلي، بحيث يكون هذا الاعتماد لصالح البنك المحلي.

٣ -بعد إتمام إجراءات فتح الاعتماد من قبل المستورد الأجنبي، يقوم المراسل الخارجي بإبلاغ المصرف المحلي المتعامل مع المصدر السوري بفتح الاعتماد لصالح المصدر، حيث يتضمن البيان الإبلاغ عن قيمة البضاعة المراد استيرادها وكميتها واسم المستورد، ورقم الاعتماد المفتوح طرف المراسل الأجنبي، وآخر موعد لتقديم المستندات التي سيتم سداد القيمة بمقتضاها.

Scanned by CamScanner

٤ -عند وصول هذه المعلومات من المصرف الأجنبي، يقوم المصرف المحلي بإخطار المصدر المحلي وذلك من أجل تجهيز البضاعة وتنفيذ إجراءات شحنها والتأمين عليها.

٥ -يقوم المصدر السوري بشحن البضاعة المراد تصديرها إلى المستورد الأجنبي، وفي هذا الوقت يسلم المصدر السوري مصرفة المحلي نسخة من وثائق الشحن مع فاتورة البضاعة بالإضافة إلى مواصفات البضاعة المشحونة لكي يقوم المصرف المحلي بإرسالها إلى المراسل الخارجي (المصرف الأجنبي).

هنا يجب على المصرف المحلي أن يراعي بكل دقة وعناية جميع الشروط الواردة في الاعتماد المستندي المفتوح من قبل المستورد الأجنبي، بحيث تكون تلك الوثائق المرسلة إلى المصرف الأجنبي مطابقة تماماً لكل ما جاء في العقد المبرم بين المستورد الأجنبي والمصدر السوري.

الدورة المحاسبية لاعتمادات التصدير:

١ -عند وصول إشعار من المراسل الخارجي يفيد بفتح الاعتماد المستندي لصالح المصدر المحلي، يقوم المصرف بتسجيل هذا الإشعار في قيد نظامي يثبت من خلاله التزامه بإرسال وثائق الشحن للمراسل الخارجي وبالعملة الأجنبية وهذا القيد المحاسبي يأخذ الشكل الآتي:

٦٠٠٠٠ من حـ/ اعتمادات مستندية للتصدير/ دولار/

٦٠٠٠٠ إلى حـ/ مقابل اعتمادات مستندية للتصدير / دولار/

قيد نظامي يثبت فتح الاعتماد المستندي الخاص بالتصدير

٢ -يقوم المصرف بعد وصول هذا الإشعار بإبلاغ المصدر بهذا الاعتماد وعندما يقوم المصدر المحلي بتسليم وثائق شحن صادراته إلى المصرف المحلي يقوم المصرف بتسجيلها في قيد نظامي وبالعملة الأجنبية على الشكل الآتي:

٦٠٠٠٠ من حـ/ وثائق شحن اعتمادات مستندية للتصدير / دولار/

٦٠٠٠٠ إلى حـ/ مقابل وثائق شحن اعتمادات مستندية للتصدير / دولار/

قيد نظامي يثبت استلام وثائق الشحن من المصدر المحلي

Scanned by CamScanner

٣ -يقوم المصرف بعد ذلك بإلغاء القيد النظامي الأول الخاص بفتح الاعتماد في القيد المحاسبي الآتي:

٦٠٠٠٠ من حـ/ مقابل اعتمادات مستندية للتصدير / دولار/

٦٠٠٠٠ إلى حـ/ اعتمادات مستندية للتصدير / دولار/

إلغاء القيد النظامي الخاص بفتح الاعتماد المستندي

٤ -يقوم المصرف المحلي بعد ذلك بإرسال هذه الوثائق إلى المراسل الخارجي لتحصيل قيمتها وعندما يتلقى المصرف المحلي إشعاراً من مراسله الخارجي يفيد بتحصيل قيمة الوثائق وبتسجيلها في حسابه لديه، كما يقوم المصرف المحلي بتسجيل قيمة الوثائق على حساب المراسل، وذلك حسب أنظمة القطع السائدة وهنا يمكن أن نميز عدة حالات:

أ -إذا قام المصرف بشراء كامل قطع الصادرات من المصدرين تأخذ المعالجة المحاسبية الخطوات الآتية:

١ -يقوم المصرف بتسجيل قيمة الوثائق على حساب المراسل الخارجي وبالعملة الأجنبية في القيد المحاسبي الآتي:

٦٠٠٠٠ من حـ/ المراسلين في الخارج/ ح.ح/ دولار/

٦٠٠٠٠ إلى حـ/ القطع الأجنبي/ دولار/

إثبات قيمة الوثائق المحصلة على حساب المراسل الخارجي

---

٢ - يقوم المصرف بشراء القطع الأجنبي من المصدر ويدفع له القيمة المقابلة بالقيد المحاسبي الآتي:

٤٢٠٠٠٠٠ من حـ/ القيمة المقابلة للقطع الأجنبي/ دولار/

إلى مذكورين

٤١٩٠٠٠٠ حـ/ النقدية

١٠٠٠٠ عمولة اعتمادات مستندية للتصدير

إثبات دفع القيمة المقابلة نقداً بعد حسم العمولة المتفق عليها على أساس ٧٠ ل.س للدولار

Scanned by CamScanner

ب -إذا قام المصرف بشراء جزء من قطع الصادرات تكون المعالجة المحاسبية على النحو الآتي:

١ -يقوم المصرف بتسجيل قيمة الوثائق على حساب المراسلين في الخارج في القيد المحاسبي الآتي وعند قيام المصدرين بالاحتفاظ بـ٤٠٪ مثلاً من قيمة صادراتهم بالعملة الأجنبية:

من مذكورين

٣٦٠٠٠ حـ/ المراسلين في الخارج/ ح.ح/ دولار/

٢٤٠٠٠ حـ/ المراسلين في الخارج/ حسابات الغير/ دولار/

إلى مذكورين

٣٦٠٠٠ حـ/ القطع الأجنبي/ دولار/

٢٤٠٠٠ حـ/ الحسابات الجارية الدائنة بالقطع الأجنبي/ دولار/

إثبات قيمة الوثائق على حساب المراسلين في الخارج

---

٢ -يقوم المصرف بدفع القيمة المقابلة للقطع الأجنبي المشترى من المصدر عن الجزء الذي قام بأخذه وذلك على النحو الآتي:

٢٥٢٠٠٠٠ من حـ/ القيمة المقابلة للقطع الأجنبى/ دولار/

إلى مذكورين

٢٥٠٠٠٠٠ حـ/ النقدية

٢٠٠٠٠ حـ/ عمولة اعتمادات مستندية للتصدير

إثبات دفع البنك للقيمة المقابلة نقداً بعد حسم العمولة على أساس ٧٠ل.س للدولار (٣٦٠٠٠ دولار × ٧٠ ل.س).

٣ -يقوم المصرف بعد ذلك بإلغاء القيد النظامي الخاص باستلام وثائق شحن الصادرات وبالعملة الأجنبية على النحو الآتي:

٦٠٠٠٠ من حـ/ مقابل وثائق شحن اعتمادات مستندية للتصدير / دولار/

٦٠٠٠٠ إلى حـ/ وثائق شحن اعتمادات مستندية للتصدير / دولار/

إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام وثائق الشحن من المراسل الخارجي

Scanned by CamScanner

٤ -إذا وجدت عمولة للمراسل الخارجي فإن المعالجة المحاسبية لا تختلف عن المعالجة المحاسبية التي تم ذكرها في الاعتمادات المستندية للاستيراد.

تمرين محلول:

هذه بعض العمليات التي تمت لدى أحد فروع البنك العربي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢.

١ -وصلت وثائق الشحن الخاصة بالاعتمادات المستندية للاستيراد التي فتحها المصرف لصالح زبائنه في عام ٢٠١١ وكانت قيمة الوثائق على النحو الآتي:

٣٠٠٠٠ دولار – خاصة بالاعتماد رقم/ ٥/

٢٠٠٠٠ دولار -خاصة بالاعتماد رقم / ٧/

وكانت المعلومات المتعلقة بتلك الاعتمادات على النحو الآتي:

رقم الاعتماد	قيمة الاعتماد	نسبة المؤونة المحجوزة	نوع العملة	سعر صرف العملة بتاريخ المنح
٥	٣٠٠٠٠دولار	٣٠٪	محلي	٧٠ ل.س
٧	٢٠٠٠٠دولار	٤٠٪	أجنبي	٧٠ ل.س

٢ -قام المصرف بتسجيل قيمة الوثائق لحساب المراسل الخارجي بعد أن تأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد.

٣ -قام المستوردون باستلام وثائق الشحن الخاصة بمستورداتهم بعد أن أخطرهم المصرف بوصولها وقاموا بسدادها كما يلي:

-الاعتماد رقم/ ٥/ نقداً وحسماً من الحسابات الجارية الدائنة مناصفة، علماً أن قيمة العمولة دفعت نقداً لاحقاً، وسعر الصرف للدولار بتاريخ التصفية ٧٠ ل.س.

-الاعتماد رقم/ ٧/ تمت من خلال محصلة التسديد التي يملكها المستورد لدى المصرف والبالغة ١٠٠٠٠٠٠ ل.س، حيث طلب استرداد الفائض من المحصلة نقداً، وسعر الصرف للدولار بتاريخ التصفية ٧٠ ل.س.

Scanned by CamScanner

٤ -بلغت قيمة الاعتمادات المستلمة من المراسلين ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي، إذ أرسل المصرف الوثائق الخاصة بتلك الاعتمادات إلى المراسل الخارجي وتلقى إشعاراً يفيد بتحصيلها، فقام المصرف بتسجيلها على حساب المراسلين في الخارج علماً أن المصدرين قاموا بالاحتفاظ بـ٤٠٪ من قيمة صادراتهم بالقطع الأجنبي، وسدد المصرف القيمة المقابلة لتلك الوثائق نقداً بالاتفاق مع المصدرين بعد أن حسم العمولة المتفق عليها ٣٠٠٠ ل.س، وإن سعر صرف الريال هو ٢٠ ل.س بتاريخ التصفية.

المطلوب: إثبات القيود اليومية للعمليات السابقة في دفاتر المصرف المذكور.

من مذكورين

٣٠٠٠٠ حـ/ وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

٢٠٠٠٠ حـ/ وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

إلى مذكورين

٣٠٠٠٠ حـ/ مقابل وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

٢٠٠٠٠ حـ/ مقابل وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

تسجيل قيمة وثائق الشحن الواردة من المراسل الخارجي

من مذكورين

٣٠٠٠٠ حـ/ مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

٢٠٠٠٠ حـ/ مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

إلى مذكورين

٣٠٠٠٠ حـ/ اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

٢٠٠٠٠ حـ/ اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

إلغاء القيود النظامية الخاصة بفتح الاعتمادات المستدية

Scanned by CamScanner

(٢) الاعتماد رقم/ ٥/

٣٠٠٠٠ من حـ/ مدينين لقاء تسليم وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/$/

٣٠٠٠٠ إلى حـ/ المراسلين في الخارج/ ح.ح/$/

تسجيل قيمة الوثائق لحساب المراسلين وعلى حساب المستوردين

الاعتماد رقم /٧/

٢٠٠٠٠ من حـ/ مدينين لقاء تسليم وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/دولار/

إلى مذكورين

٨٠٠٠ حـ/ المراسلين في الخارج/ مؤونة اعتمادات/ دولار/

١٢٠٠٠ حـ/ المراسلين في الخارج/ ح.ح/ دولار/

تسجيل قيمة الوثائق لحساب المراسلين باستخدام المؤونة المحجوزة بتاريخ المنح

(٣) تصفية الاعتماد رقم/٥/

٣٠٠٠٠ دولار × ٣٠٪ = ٩٠٠٠ دولار مؤونة محجوزة سابقاً

٩٠٠٠ دولار × ٧٠ ل.س = ٦٣٠٠٠٠ دينار قيمة المؤونة المحجوزة سابقاً

٣٠٠٠٠ دولار × ٧٠ ل.س = ٢١٠٠٠٠٠ دينار قيمة مقابلة لكامل الاعتماد بتاريخ التصفية

من مذكورين

٦٣٠٠٠٠ حـ/ مؤونة نقدية مقبوضة لقاء اعتمادات استيراد/$/

٧٣٥٠٠٠ حـ/ النقدية

٧٣٥٠٠٠ حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للمستورد

٢١٠٠٠٠٠ إلى حـ/ القيمة المقابلة للقطع الأجنبي

قبض المصرف للقيمة المقابلة للقطع الأجنبي المبيع

٣٠٠٠٠ من حـ/ القطع الأجنبي/ دولار/

٣٠٠٠٠ إلى حـ/مدينين لقاء تسليم وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد /$/

تخفيض رصيد المصرف من القطع بمقدار المبيع مع إلغاء حساب المستوردين

٣٠٠٠٠ من حـ/ مقابل وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/$/

٣٠٠٠٠ إلى حـ/ وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/$/

إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام وثائق

ب -تصفية الاعتماد رقم/ ٧/:

٢٠٠٠٠ دولار × ٤٠٪ = ٨٠٠٠ دولار المؤونة المحجوزة سابقاً

٢٠٠٠٠ – ٨٠٠٠ = ١٢٠٠٠ دولار القيمة الواجبة البيع بتاريخ التصفية للمستورد

١٢٠٠٠ دولار × ٧٠ ل.س = ٨٤٠٠٠٠ قيمة مقابلة للقطع المبيع بتاريخ التصفية

٨٤٠٠٠٠ من حـ/ محصلة التسديد

٨٤٠٠٠٠ إلى حـ/ القيمة المقابلة للقطع الأجنبي

قبض القيمة المقابلة عن طريق محصلة التسديد

من مذكورين

١٢٠٠٠ حـ/ القطع الأجنبي/ دولار/

٨٠٠٠ حـ/ مؤونة نقدية مقبوضة لقاء اعتمادات استيراد/ دولار/

٢٠٠٠٠ إلى حـ/ مدينين لقاء تسليم وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/$/

إثبات تخفيض رصيد المصرف من القطع وإلغاء حساب المدينين

٢٠٠٠٠ من حـ/ مقابل وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

٢٠٠٠٠ إلى حـ/ وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد/ دولار/

إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام وثائق الشحن

١٦٠٠٠٠ من حـ/ محصلة التسديد

١٦٠٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

سداد المصرف لرصيد محصلة التسديد نقداً بناء على طلب المستورد

(٤) من مذكورين

٦٠٠٠٠ حـ/ المراسلون في الخارج/ ح.ح/ ريال/

٤٠٠٠٠ حـ/ المراسلون في الخارج/ حسابات للغير/ ريال/

إلى مذكورين

٦٠٠٠٠ حـ/ القطع الأجنبي/ ريال/

٤٠٠٠٠ حـ/ حسابات جارية دائنة بالقطع الاجنبي / ريال/

تسجيل قيمة الوثائق على حساب المراسلين في الخارج

Scanned by CamScanner

١١٩٧٠٠٠ من حـ/ القيمة المقابلة للقطع الأجنبي

إلى مذكورين

١١٩٧٠٠٠ حـ/ النقدية

٣٠٠٠ حـ/ عمولة اعتمادات مستندية

إثبات دفع القيمة المقابلة نقداً بعد حسم العمولة المتفق عليها

١٠٠٠٠٠ من حـ/ مقابل وثائق شحن اعتمادات مستندية للتصدير/ ريال/

١٠٠٠٠٠ إلى حـ/ وثائق شحن اعتمادات مستندية للتصدير/ ريال/

إلغاء القيد الخاص باستلام وثائق الشحن من المراسل الخارجي

Scanned by CamScanner